دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 32, ع 372
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أبريل
الصفحات:	46 - 55
رقم MD:	494066
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	السودان، الاجهزة الامنية، التخطيط الإستراتيجي، الدراسات الإستراتيجية، المؤتمرات والندوات، الخرطوم، الشراكات الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/494066

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

في الخرطوم ..بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي .. وبمشاركة إحدى عشرة دولة عربية

كلية العلوم الاستراتيجية بالجامعة تنظم الملتقي العلمي:

الرؤي المستقبلية العربية والشراكات الدولية

رئيس الجامعة: الفكر المستقبلي يقدم حلولا وقائية تدرأ الأخطار

الخرطوم – الأمن والحياة

بحضور معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان د. خميس كجو كندة، ومعالي أ.د. مبارك محمد المجذوب أمين عام اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ود. جمعان رشيد ابن رقوش رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ود. مالك عبدالله المهدي أمين عام الرابطة العربية للدراسات المستقبلية عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم أعمال الملتقي العلمي "الرؤي المستقبلية العربية والشراكات الدولية" الذي نظمته كلية العلوم الاستراتيجية بالجامعة بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بولاية الخرطوم، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، والرابطة العربية للدراسات المستقبلية. وشارك في الملتقي ممثلون عن وزارات الداخلية وشعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب، ووزارات الخارجية، والإعلاميون والأجهزة المختصة من إحدى عشر دولة عربية هي: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، جيبوتي، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، ومراكز ومعاهد الدراسات الاستراتيجية.

وأشاد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي السوداني بالدور الرائد الذي تقوم به جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عربيا وإقليميا لتحقيق الأمن الشامل وتطوير الأجهزة الأمنية العربية، كما نوه معاليه بأهمية الملتقي متمنيا أن يثمر عن نشر ثقافة الدراسات المستقبلية في البلدان العربية بالصورة العلمية والعملية.

وألقي د. جمعان رشيد بن رقوش رئيس الجامعة كلمة شكر فيها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية والجهات المشاركة في التنظيم علي ما بذلوه من جهود لإنجاح الملتقي الذي تأتي أهميته كون الفكر المستقبلي ينطلق من واقع افتراضي يستشرف ما قد يحدث ويقدم حلولا وقائية تدرأ المهددات والأخطار، ليكون العلاج يخطط استراتيجية مستقبلية أنجع وأسلم، وأضاف سعادته أن الملتقي سيتناول الدراسات المستقبلية العربية والشراكات الدولية لخدمة الأمن العربي الشامل.

جلسات الملتقي

وبعد استراحة قصيرة أعقبت حفل الافتتاح بدأت جلسات العمل بإلقاء محاضرات كان من بينها محاضرة للدكتور مجدي فارح بعنوان "الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر" أشار فيها إلي أن الدراسات المستقبلية في الألفية الثالثة أصبحت من أبرز مفاعيل التغيير والتنمية والتقدم ومن ثمة الاستجابة الناجعة لتحديات المستقبل المتنوعة والمتسارعة الوتائر داخل المجتمعات المعاصرة، وذلك في ظل

وزير التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان يثمن هذا الملتقي ويشيد بالدور الرائد لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بني المجتمعات الفكرية والثقافية. وقد أثارت المتغيرات المتسارعة والمستجدات الطارئة التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، كثيرا من علامات الاستفهام والتساؤلات عما سيكون عليه مستقبل المجتمع الإنساني، وفي هذا الإطار برزت الدراسات المستقبلية، بوصفها ميدانا من ميادين المعرفة يزداد الاهتمام به، لاسيما في الدول المتقدمة، ويترسخ دوره في عملية صنع القرارات سواء علي مستوي الدول أو علي مستوي مؤسسات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

ورغم أن الدراسات المستقبلية حاضرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر (كما يقول المحاضر) إلا أنها ظلت محدودة، ولعل ندرة المراكز المتخصصة في الدراسات المستقبلية في بلادنا العربية شاهد علي ضعف العمل بالدراسات والنظريات المستقبلية، في مقابل التكاثر الهائل لتلك المراكز في الغرب المعاصر .

ولاحظ المحاضر أن طرح أشكال الدراسات المستقبلة في الفكر العربي الحديث والمعاصر يرتبط بضرورة التاريخ لهذا الفكر وموقعه من الزمن والتاريخ. وقد ارتبط مفهوم المستقبل عند العرب بمعجم لغوي ورمزي متعدد ومتنوع.

وقال إن المتتبع من الكتابات التي تتناول الدراسات المستقبلية يمكن أن يلاحظ قدرا من الخلط الواضح بين عدد من المفاهيم المتداخلة في هذا الإطار، حيث يتم التعامل، بطريقة غير صحيحة، مع الدراسات المستقبلية والوعي بالمستقبل والتخطيط له والتفكير الاستراتيجي والرؤية المستقبلية وغيرها من مفاهيم ذات صلة كأنها ترمز إلي المعني ذاته. فعلي الرغم من الصلة الوثيقة التي تربط هذه المفاهيم ببعضها البعض، إلا أنه لا يجب أن يتم التعامل معها جميعا بوصفها تجسيدا للمفهوم نفسه، وتفسير ذلك أن وجود مشروعات تخطيطية علي سبيل المثال لا يعني بالضرورة وجود رؤية استراتيجية من ناحية أو رؤية مستقبلية من ناحية أخرى. كما أن توفر موارد طبيعية هامة وثروات باطنية ضخمة لا يعني بالضرورة توفر قدرات استراتيجية مستقبلية يمكن المراهنة عليها علي المدي الطويل. وهنا يظهر سؤال حول ماهية النظرة المستقبلية الأمثل في عالم لا يتحكم في شؤون مستقبلة؟

وفي حديثه عن موقع الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر أوضح المحاضر أن الفكر العربي المعاصر لم يتخلص بعد من أسئلته المصيرية والتاريخية ضمن علاقات مميزة بشروط وآليات حركته العامة، ومن هذا الجانب، ينهض السؤال العربي للمستقبل، والذي يظهر في حقول ميادين معرفية غنية ومتنوعة، لعل أكثرها ظهورا الفلسفة واعلم وفلسفة التاريخ والتاريخ وعلم المستقبل والاقتصاد السياسي وعلم الاستراتيجيات.

وأضاف بأن علاقة الفكر العربي بالمستقبل هي علاقة الماضي بالحاضر والماضي بالمستقبل والحاضر بالمستقبل من هنا، تصبح جملة هذه العلاقات جدليات لإشكاليات ثابتة ومتحولة في الفكر والمجتمع والتاريخ، فالفكر العربي علي اختلاف مرجعياته وتباين اتجاهاته وتنوع آلياته ومضاعفاته، منخرط بالضرورة في أنساق ومسالك الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفلسفي والعلمي في الحضارة والعالم المعاصرين.

ولاحظ المحاضر أن الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر قد ركزت علي قلتها ومحدوديتها، علي قضايا الحداثة والعقل والتنمية والفلسفة والثورة العلمية والأنساق الاقتصادية المعرفية والحركات الاجتماعية، وقد عني بها عدد هام من المختصين وغير المختصين في جميع مجالات المعرفة والعلوم والإبداع. ومن هنا جاءت حملة الأدوات المعرفية والأسئلة الضرورية لانخراط الفكر العربي بالمستقبل والمساهمة في نحته طبقا لقوانين التاريخ والصراع الاجتماعي ولوازم الحضارة البشرية. إذ نلاحظ بأن كل المؤشرات، المكتوبة والمنطوقة والمسكوت عنها، في إطار هذا الفكر تدل علي توجيه العقل العربي بكل إرهاصاته وتراكماته وأوهامه نحو المستقبل وشروطه.

وخلص المحاضر إلي التأكيد علي أن الحاجة إلي الدراسات المستقبلية في الفكر العربي تفرضها الوضعية التاريخية للعرب في القرن الواحد والعشرين وموقعهم من الحضارة الإنسانية، فالاهتمام بالمستقبل ليس من باب الترف الفكري البرجوازي، ذلك أنه من الضروري التركيز علي عناصر الحركة العامة في عالمنا المعاصر التي تفرض علينا عدم فصل أو انفصال العرب عن منطق التاريخ المعاصر، بهدف إدراك حقيقة وعمق الروابط بين العرب والغرب، فالمجتمع العربي، من هذا الجانب لا يخرج عن كونه منظومة في جدلية وصراع مستمرين مع نظام عالمي أوسع وأعقد وأكثر إلماما بمتغيرات المستقبل، فعالمنا المعاصر سريع التغير في الحقيقة في المجالات المادية والمعرفية والتقنية.

وأكد إن المهمة الكبرى المطروحة علي الفكر العربي المعاصر حيال المستقبل والتحديات المعاصرة تكمن فيما يمكن أن نسميه ابتداع

رؤية عربية استشرافية للمستقبل كعملية شاملة واعية وحركة مستمرة ونقدية. ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا من خلال تفهم تاريخي نقدي عقلاني عميق للتراث واستيعابه، وكذلك فهم حقيقي دقيق لحقائق ومعطيات العالم المعاصر بكافة إمكاناته وتعقيداته، وفي هذين الطرفين لابد من الشجاعة والقدرة علي فهم الواقع العربي الراهن بمعوقاته وإمكانياته الذاتية وما يحيق به من أخطار وتهديدات خارجية، وكذلك لابد من إعطاء الاهتمام الكافي لحاجات هذا العالم العربي الحقيقة الراهنة والمستقبلية.

تطبيقات

وقدم د. ساحلي مبروك محاضرة بعنوان "مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط" أوضح فيها أن الدراسات المستقبلية الاستشرافية دراسات تسهم وتساعد من خلال مناهجها في التوجيه والتخطيط، من خلال توفير قاعدة المعلومات المستقبلية، والبدائل الممكنة التي تسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات وتعين صانع السياسات العامة، والمخطط والمنفذ.

فالتحولات التي تطرأ علي الدولة سواء تحولات داخلية أو خارجية، تجعل الحاجة ملحة لتوفير معرفة عملية يمكن الاعتماد عليها لمعرفة المستقبل، وإن كانت هذه المعرفة ضرورية لتحديد طبيعة التغير ولوضع طرق وسبل التأثير في هذا التغيير.

وانطلاقا من هذه الحقيقة يمكن التأكيد علي أساس أن الاستشراف يبني علي قيم وتحديد المتغيرات والعوامل التي كانت بمثابة المعالم الرئيسية لكل من الماضي والحاضر، ولكن ذلك لا ينفي إطلاقا ضرورة التكهن بالمتغيرات والعوامل غير المرئية والتي قد تبرز في أي محطة من محطات الزمن القادم لتؤثر في المشاهد وصور المستقبل، ومن هنا يبدو الاستشراف عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن لي القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف إلي اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة وترشيد عملية المفاضلة بين البدائل وبمعني آخر هو العلم الذي يقوم بمهمة ووظيفة التنبيه والتحذير والحيلولة دون وقوع المشاكل والمخاطر التي قد تواجه المجتمع مستقبلا وذلك علي كافة المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية والتعليمية، والصحة والهندسية، ثم توفير الوسائل والقدرات التي يمكن أن تحدث تغييرا في هذه البدائل مما يؤدي إلي ترشيد عملية التخطيط ويخدم المصلحة الوطنية.

ومن جهة أخرى أشار المحاضر إلي أن التخطيط هو دراسة المستقبل والتنبؤ بما سيكون عليه وبالتالي الاستعداد له ولا تتم هذه الدراسات والتنبؤات للمستقبل إلا من خلال تقنيات عملية يسترشد بها صانع القرار وتمثل هذه التقنيات المستقبلية آليات لترشيد صانع القرار من أجل تخطيط سليم فعال.

وإذا كان الإجماع بين المنظرين مستحيلا حول أولويات ومراحل البحث في المستقبليات في عملية التخطيط (كما يقول المحاضر) فإنهم يتفقون علي أساس أن هذا البحث يجب أن يركز علي:

- التحديد والتحكم في القيم التي توجه البحث في المستقبليات مثل:
  تفادي الحروب، ضمان استقرار الدولة، الضمان الاجتماعي، التوازن البيئي ...الخ.
- وصف واستكشاف أهم الاتجاهات المؤثرة في المستقبل.
- تحديد البدائل المستقبلية الممكنة وهي عملية مرتبطة بالحاضر ولكنها كثيرا ما تأخذ الطابع النظري والمثالي.
- اختيار بديل من البدائل المستقبلية المحكمة الذي يبدو كأحسن اختيار لأنه يستجيب لاعتبارات المصلحة الوطنية.
- تطوير الاستراتيجيات الانتقالية التي تسمح للإنسانية، من خلال مزيج من التغيرات الفردية والجماعية في السلوك الإنساني، ،تفادي الهياكل والعمليات التي تعيق تحقيق المستقبل المفضل.

هجرة العقول العربية

وقدم د. نصر الدين محمد أبو غمجة محاضرة عن هجرة العقول العربية، وهي هجرة وصفها بأنها تمثل مشكلة وجرحا نازفا تضعف الجسد العربي، وتقف حاجزا كبيرا في طريق التنمية العربية من خلال استنزاف العنصر الأثمن، والثروة الأغلى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقية متينة الأسس، قابلة للتطور والاستمرار. وقد أورد المحاضر بلغة الأرقام أبعاد هذه المشكلة وخطورتها علي واقع البلدان العربية وذلك استنادا إلي ما أشارت إليه الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة اليونسكو، وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة وذلك علي النحو التالي:

- يسهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.
- إن ٥٠% من الأطباء و٢٣% من المهندسين و١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلي أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا بوجه خاص.
- إن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلي بلدانهم .
- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا حوالي ٣٤% من مجموع الأطباء العاملين فيها.
- إن ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا تصطاد ٧٥% من المهاجرين العرب، حيث تجتذب هذه الدول الثلاثة نحو ٧٥% من العقول العربية المهاجرة.
- بلغت الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية أحد عشر مليار دولار في عقد السبعينيات.

وتأخذ هجرة الكفاءة العلمية منحيين رئيسيين: الهجرة المباشرة وذلك بأن يأخذ الفرد قرارا في بلده ويتركها مهاجرا إلي الخارج، وذلك لأسباب متعددة تبدأ من عدم وجود المراكز، والخطط العلمية، إلي جانب المعوقات التي تحد من نشاطه ومشاركته في بحوثه واختصاصه، ففي دراسة حديثة نسبيا عن عدد العلماء والتكنولوجيين العرب المتميزين في الجامعات الأمريكية والكندية، تبين أن هناك في أواسط عقد التسعينات حوالي ٤٠٠ عالم وتكنولوجي عربي متميز في مجالات الهندسة النووية والبيولوجية والميكانيكية

وهندسة المواد والكمبيوتر وهندسة الطيران والنسيج وغيرها من الفروع، وحوالي ١٤٠ عالما وتكنولوجيا عربيا مميزا في مجال العلوم الحياتية والزراعية، مثل أحياء الجينات، وأحياء الخلايا والجزيئات، وعلم التشريح، وعلم النبات والتغذية وغيرها، هذا إلي جانب حوالي ستين عالما في المجال الصحي و١٣٠ عالما في العلوم الطبيعية والرياضيات و١١٠ في العلوم الإدارية والاقتصادية، والمصرفية والمحاسبة.

أمام هذه الحقائق والأرقام تصبح مسألة هجرة العقول العربية، سؤالا في غاية الخطورة، خاصة في ظل التداعيات العالمية الأخيرة المرتبطة باتساع الفجوة المعرفية بين البلدان الغنية الصناعة والبلدان النامية، بغض النظر عن ارتفاع المداخيل الاقتصادية لبعض من هذه البلدان.

وتناول المحاضر الأسباب الأساسية والجاذبية للهجرة، أما الأسباب الأساسية فقد حددها المحاضر علي النحو التالي:

١. ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية.
٢. انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.
٣. عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكاليات التي تعتري التجارب الديموقراطية العربية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلي شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطرهم إلي الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارا.
٤. إلي جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية، تدفع أصحاب الخبرات إلي الهجرة كالبيروقراطية الإدارية، وأنظمة الخدمة المدنية، وبعض التشريعات والتعهدات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلي جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية.
٥. سفر أعداد من الطلاب إلي الخارج، إما لأنهم موهوبون بشكل غير اعتيادي ويمكنهم الحصول علي منح دراسية، أو لأنهم من عائلات غنية، وبالنتيجة يندفعون إلي التوائم مع أسلوب الحياة الأجنبية وطرقها حتى يستقروا في الدول التي درسوا فيها.
٦. إن تكيف كثير من طالبي العلم مع الحياة في الدول الأجنبية ومن ثم زواجهم من الأجنبيات وما يترتب علي ذلك، من إنجابهم للأولاد، يضع المهاجر أمام الأمر الواقع فيما بعد، إذ يصعب عليه ترك زوجته وأولاده لاعتبارات عديدة.
٧. ويري بعض الباحثين، أن من الأسباب الرئيسية، في بعض الدول العربية لهجرة العقول العربية، وهو حالة الركود في تطور القوي المنتجة والذي وجد تعبيرا له في بقاء وسائل الإنتاج المتمثلة في الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والرعي وغيرها دون

تغيير، وحرمان سكان المجتمع من أبسط الخدمات الإنسانية كتوفير مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية، وبرزت هذه الحالة في الدول العربية الفقيرة (غير النفطية) بصورة خاصة.

٨. يعاني بعض العلماء من انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعات الصواريخ والفضاء، ناهيك عن مشاكل عدم تقدير العلم والعلماء في بعض الدول.

٩. صعوبة أو انعدام القدرة علي استيعاب أصحاب الكفاءات الأمر الذي يؤدي بهم إلي أن يصبحوا إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم، وعد توفير التسهيلات المناسبة، وعدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلم.

أما الأسباب الجاذبة لهجرة العقول العربية فقد حددها المحاضر علي النحو التالي:

١. رغم وقوف الدول الغربية ضد هجرة مواطني الدول النامية إليها إلا أنها تتبني سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول.

٢. تهيئ الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العلمي الأكثر تقدما والذي يحفز علي مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات حيث إن ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة.

٣. توفير الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تمويل فرص عمل هامة ومجزية ماديا، وتشكل إغراءا قويا للعقول العربية بما توفره من مستوي معاشي ممتاز وضمانات اجتماعية وخدماتها العديدة، فضلا عن توفر كل وسائل الاستهلاك والرفاه المادي وتسهيلاته.

٤. انخفاض نسبة العقول العلمية في الدول المتقدمة صناعيا بسبب انخفاض نسب الولادة وعدد المتخصصين في الفروع العلمية والتقنية مما يجعلها تبحث عن عقول وكفاءات أجنبية، وتقدم لها الإغراءات المادية لملء هذا الفراغ.

٥. إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها من جهة وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى.

انعكاسات سلبية

بعد ذلك تناول المحاضر الانعكاسات السلبية لتزيف العقول والتي تتمثل في:

١. ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقني.

٢. ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب والمهاجرين في البلدان الغربية.

٣. تمثل هجرة العقول العربية استنزافا لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع العربي ولها دور بارز، وبالذات في المرحلة الحالية، حيث شرعت أغلب البلدان العربية، وبخاصة

النفطية منها بتنفيذ خطط تنموية واسعة النطاق، وهي بلا شك بأمس الحاجة إلي الكفاءات العلمية، والأيدي العاملة المدربة القادرة علي النهوض بالأعباء الملقاة علي عاتقها إلي مستوي الطموح.

٤. تعتبر هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق في العالم (أمية)، إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي حاليا نحو ٤٩%.

٥. ومن المخاطر البالغة الأثر لهجرة العقول العربية، تلك المتمثلة في هدر الأموال الطائلة علي الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة، حيث تتحمل دولهم سواء أكان الطالب يدرس علي حسابه الخاص أو علي حساب حكومته، فإن رأس المال المصروف يمثل خسارة للاقتصاد الوطني.

٦. كما تؤدي هجرة العقول العربية إلي توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لأن هجرة الأدمغة إلي الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تتشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء.

٧. كما تمثل هجرة العقول العربية اقتطاعا من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في الوطن العربي، مما يؤدي إلي خسارة لقسم مهم من القوي المنتجة في مختلف الميادين.

مفهوم ودلالات

وقدم أ.د. مالك عبد الله محمد المهدي محاضرة بعنوان (ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية) أوضح فيها أن الدراسات المستقبلية أصبحت من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها الأمر الذي يفرض علي الباحثين المحاولة البحثية في تحديد ماهية علم المستقبل، والدراسات المستقبلية الاستشرافية، وكيفية الاستفادة من توظيف مناهجها، والسعي لنشر وتأصيل ثقافة الدراسات المستقبلية في كل مؤسسات التعليم العربية.

وأشار إلي أن الدراسة العلمية لأي موضوع يتطلب تحديد المفاهيم التي يتناولها الموضوع. خاصة وأن المفهوم أو المصطلح الواحد قد يحمل أكثر من معني. وفيما يتعلق بعلم المستقبل، فالمفاهيم والمسميات تتباين، ويرجع ذلك إلي طبيعة علم المستقبل، الذي ينتمي إلي العلوم الاجتماعية.

ولاحظ المحاضر أن الاستشراف عادة ما يكون بعيدا عن أمور التكهن والاعتبارات الشخصية، فالاستشراف العلمي للمستقبل من حيث المضمون يعني التطلع نحو المستقبل، بل يؤسس، ويبني علي الماضي، والحاضر من خلال وإدراك وفهم

تأثير العوامل التي شكلت الماضي والحاضر معا. وينبغي أن تكون عملية الاستشراف عملية مستمرة عبر الزمن من خلال الامتلاك والتوظيف لأدوات المعرفة العلمية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قراءة الواقع، واستشراف المستقبل تتأثر بتراكم المعرفة الموضوعية والعلمية للواقع التي تساعد في اختيار البدائل المستقبلية، وبناء المسارات المتصورة للمستقبل الأجدى والأنسب.

وقد أعتبر المحاضر الدراسات المستقبلية بأنها من الدراسات العصرية ذات المناهج العلمية التي تساعد في ديمومة واستمرارية تنمية، وتطوير قدرات الإنسان خاصة وأن من بين أهداف الدراسات المستقبلية اقتراح الصور الممكنة للمستقبل الأفضل، وذلك من خلال معرفة ما هو ممكن، وما هو محتمل، وما يجب أن يكون، وتقديم الخيارات لصناع القرار، هذا فضلا عن توفيرها للقائمين بعملية التخطيط والاستراتيجيات، جانبا مهما من القاعدة المعرفية التي تعين علي صياغة الاستراتيجيات، ورسم الخطط، وتوفير قاعدة معلومات مستقبلية للمخطط الاستراتيجي، وصانع القرار، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة فكل عمل تخطيطي فاعل وجاد غالبا ما يكون مسوقا بجهد وقدر من العمل الاستشرافي، فالدراسات المستقبلية تهدف إلي مساعدة صانع القرار علي اتخاذ القرارات والسياسات الرشيدة، كما أنها تضع أمام المجتمع الخيارات الأفضل التي يكافح من أجل الوصول إليها، وأكد المحاضر أن الهدف من الدراسات المستقبلية ليس التنبؤ العشوائي بالمستقبل، بل تقديم الخيارات الاستراتيجية الأفضل. خاصة في ظل عدم ضمان أو يقينية المستقبل، ذلك من خلال تعدد الرؤي والسيناريوهات المميزة التي يعتقد في صلاحيتها المستقبل، فما تتيحه الدراسات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدي علي التفكير، يعد علامة من علامات النضج العقلي،

والرشد، والموضوعية في اتخاذ القرار، فينبغي علينا أن نستصحب في قراراتنا التي نتخذها اليوم كل الاعتبارات والتداعيات المحتملة علي المدي الطويل، وليس فقط المدي القصير أو المتوسط، والدراسات المستقبلية تساعدنا في تحقيق ذلك من خلال اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم الاستعداد، والتهيؤ لمجابهتها، أو الحؤول دون وقوعها، أي الاستعداد المبكر

للمستقبل، أو علي الأقل المشاركة في صنعه، وإعادة اكتشاف أنفسنا، ومواردنا، وطاقاتنا بما يساعد علي اكتشاف المسارات الجديدة، التي يمكن أن تحقق التنمية الشاملة والسريعة، والمستديمة.

وفي ختام محاضرته يطرح د. المهدي سؤالا عما إذا كان بالإمكان الاستفادة من الدراسات المستقبلية الإستشرافية، وتوظيفها في الإعداد للمستقبل بالصورة المثلي، وفي إجابته علي هذا التساؤل يؤكد المحاضر أن الإعداد للمستقبل لا يتم بالصورة الصحيحة إلا من خلال تحديد احتياجات المجتمع، وفهم المتغيرات المتوقع حصولها، والتعرف علي العوامل المؤثرة فيها، واستيعاب أبعادها، وآثارها المحتملة، بما يساعد علي رسم الخيارات المناسبة للظروف، والمواقف في إطار قيم المجتمع، ومبادئه، وإمكاناته، وبما يوفر المرونة الكافية في الحركة أمام مخططي السياسات، ومتخذي القرارات، ويتيح الفرصة للتكيف مع متغيرات المستقبل أمام المنفذين، والممارسين علي أرض الواقع، لأن عدم تحديد ما نحتاجه مستقبلا بدقة، وموضوعية قد يخلق فراغا ودون شك سيندفع صاحب كل مصلحة سواء كان ذلك علي المستوي الوطني، أو الإقليمي، أو العالمي. إلي ملء ذلك الفراغ، والأمثلة عديدة من بينها، ما يجري الآن من حراك في عدد من البلدان العربية.